بيان الجمهورية اليمنية

أمام اللجنة الرئيسية الثانية (منع الانتشار)

المؤتمر الحادي عشر لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 2026

نيويورك- 5 مايو 2026

*يرجى المراجعة حال الالقاء

بداية اهنئكم، **السيد الرئيس**، على رئاسة اللجنة الرئيسية الثانية

تدعم بلادي ما ورد في بيان المجموعة العربية، والقي البيان التالي بصفتي الوطنية:

السيد الرئيس،

1- تكتسب مسألة منع انتشار الأسلحة النووية أهمية مركزية في صون السلم والأمن الدولي، إذ لم تعد مخاطرها مقتصرة على احتمالات الحرب الشاملة، بل باتت تمتد إلى أخطار الاستخدام العرضي، وسوء التقدير، وانتقال التكنولوجيا إلى جهات غير حكومية. ومن ثم، فإن الحفاظ على نظام عالمي فعّال لعدم الانتشار يمثل مسؤولية جماعية، وركيزة لا غنى عنها للاستقرار الدولي والتنمية المستدامة.

2- تؤكد الجمهورية اليمنية أن المعاهدة تظل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما تتيحه من توازن دقيق بين أركانها الثلاثة المتكاملة. غير أن هذا التوازن لا يمكن أن يستمر إلا من خلال تنفيذ شامل وغير انتقائي لكافة الالتزامات.

السيد الرئيس،

3- تبرز، في هذا الإطار، قضية الشرق الأوسط باعتبارها اختبارا حقيقيا لمصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار. فاستمرار وجود قدرات نووية خارج إطار المعاهدة، في منطقة تتسم بتعقيدات وتوترات أمنية، لا يهدد الأمن الإقليمي فحسب، بل يضعف أيضًا الثقة في المنظومة الدولية بأسرها، ويفتح الباب أمام مخاطر الانتشار الأفقي والرأسي.

4- ولذلك، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ليس خيارًا سياسيًا مؤجلاً، بل ضرورة قانونية واستراتيجية عاجلة. فهذا الهدف يستند إلى التزام واضح تم إقراره في القرار 1995، الذي شكّل جزءًا لا يتجزأ من الأساس الذي قامت عليه عملية التمديد غير المحدد للمعاهدة. ومن ثم، فإن تنفيذ هذا القرار يظل التزامًا قائمًا، وتزداد أهميته مع مرور الوقت وتفاقم التحديات.

السيد الرئيس،

5- إن المنطق الأمني يدعم هذا التوجه بشكل لا لبس فيه. فوجود قدرات نووية عسكرية في بيئة إقليمية هشة يزيد من احتمالات التصعيد غير المقصود، ويقوض

فرص بناء الثقة، ويدفع نحو سباقات تسلح مكلفة وخطرة. وفي المقابل، أثبتت التجارب الدولية في مناطق أخرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم في ترسيخ الاستقرار، وتعزيز الشفافية، وبناء منظومات أمنية أكثر استدامة.

6- أما من المنظور العالمي، فإن استقرار الشرق الأوسط يتجاوز حدوده الجغرافية. فالمنطقة تمثل محورًا حيويًا للاقتصاد العالمي وأمن الطاقة، وأي تصعيد نووي فيها ستكون له تداعيات واسعة النطاق. ومن هنا، فإن إنشاء منطقة خالية يسهم في حماية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، ويعزز من قدرة العالم على مواجهة التحديات العابرة للحدود.

7- وفي هذا السياق، ترحب بلادي بالتقدم المحرز من خلال المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي انعقدت منه ست دورات في إطار الأمم المتحدة. ونؤكد أن هذا المسار يمثل آلية داعمة ومكملة لتنفيذ قرار 1995، وليس بديلاً عنه. كما نشدد على أن نجاحه يتطلب مشاركة جميع دول المنطقة دون استثناء، والانخراط بحسن نية في مفاوضات جادة تفضي إلى اتفاق ملزم قانونًا.

8- ونتطلع من مؤتمر المراجعة الحالي الترحيب في وثيقته الختامية بمؤتمر الشرق الأوسط باعتباره داعم ومكمل للقرار 1995. كما نتطلع إلى مطالبة جميع الدول التي لا تزال خارج المعاهدة بالانضمام اليها كدول غير نووية وإخضاع جميع انشطتها النووية للضمانات الشاملة.

السيد الرئيس،

9- **ختامًا**، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا يمثل فقط استجابة لالتزام قانوني قائم، بل هو استثمار في مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا للمنطقة والعالم. وهو خطوة ضرورية لتعزيز الثقة في النظام الدولي، وتجنيب الأجيال القادمة مخاطر لا يمكن احتواؤها إذا ما استمرت دون معالجة.

وشكرًا السيد الرئيس.